



النقد الدلالي في المصنفات الكلامية لعلماء الإمامية

كتاب (إشراق اللاهوت في نقد شرح الياقوت) للسيد عميد الدين عبد المطلب (٧٥٤هـ) نموذجاً
مقداد علي مسلم^١

١-المديرية العامة للتربية/ محافظة النجف الأشرف، العراق؛ muqdadalameedee@gmail.com
دكتوراه في اللغة العربية/ مدرس

ملخص البحث:

يعدُّ علم الدلالة علمًا نظريًا، كثيرًا ما ينتاب مسأله الجدُّ، وتتنازع تطبيقاته الآراء المختلفة، ولا سيما المباحثُ الدلالية التي تنبني عليها المعارف الدينية والأصول العقديَّة، فقد احتدمت النقاشات والمناظرات بين علماء الكلام على فهم النص الديني والاستدلال على العقائد، ومن هذا المخاض برز ما يمكن تسميته بالنقد الدلالي في المصنفات الكلامية. وهذا البحث يسלט الضوء على مفهوم النقد الدلالي ومظاهره عند الفقيه الإمامي السيد عميد الدين عبد المطلب (٧٥٤هـ)، بالنظر في سفره الكلامي (إشراق اللاهوت) الذي خصَّه بنقد كتاب خاله وأستاذه العلامة الحلي (٧٢٦هـ) المسمى (أنوار الملكوت في شرح الياقوت).

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن مفهوم النقد الدلالي عند السيد عميد الدين مفهوم واسع يتشظى إلى عدة حثيات، ألمعها (الاعتراض والتقويم) الذي أظهر فيها الناقد تمكنا دلاليًا ولغويًا أفضى إلى آراء تضاهي ما توصل إليه حديثًا الداليون الغربيون.

تاريخ الاستلام:

٢٠٢١/١٠/١٣

تاريخ القبول:

٢٠٢٢/٢/١٦

تاريخ النشر:

٢٠٢٣/٩/٣٠

الكلمات المفتاحية:

النقد، الدلالة،
عميد الدين.

السنة (١٢)-المجلد (١٢)
العدد (٤٧)
ربيع الاول ١٤٤٥هـ. أيلول ٢٠٢٣م

DOI:
10.55568/amd.v12i47.213-233



Semantic Criticism in Speech Categorization of Immamite Scholars (Rise of Theology in Criticizing Ruby Explication of Seid.`Ameedaldeen `Abidalmatalib 754 hegira as an Example)

Maqdad Ali Muslim ¹

1- General Education Directorate of Holy Najaf. Iraq; muqdadalameedee@gmail.com
PhD in Arabic Language / Lecturer

Received:

13/10/2021

Accepted:

16/2/2022

Published:

30/9/2023

Keywords:

the Criticism, the
indication,
Ameedaldeen.

Al-Ameed Journal

Year(12)-Volume(12)
Issue (47)

Rabi' Al-Awwal 1445 AH
September 2023 AD

DOI:

10.55568/amd.v12i47.213-233



Abstract:

The semantics is often theoretical, often controversial, and the application of different opinions, especially the semantic researches on which religious knowledge and doctrinal origins are based. Discussions and debates among scholars have intensified the understanding of the religious text and the infallibility of beliefs and from this travail the semantic criticism in verbal works emerges.

The current study concentrates on the concept of semantic criticism and its manifestations at the imamate faqah seid. Ameedaldeen Abd al-Muttalib (754 A.H), and his book of theology (Rise of Theology) which he singled out by criticizing the book of his uncle and his master Al-Alama Al-hili (726 A.H), "Lights of Kingdom in Explaining Sapphire".

The research concluded with a number of results, the most important is that the concept of semantic criticism by seid. Ameedaldeen Abd al-Muttalib is a broad concept divided into several reasons. The most striking one is the objection and evaluation, in which he showed indicative and linguistic ability that match the recent findings of the western semantic experts.

المقدمة:

بأسماء الله التي ملأت أركان كل شيء، فاستقام بها الوجود، وقد تجلت بحقائقها في صفوة الأنام، محمد المصطفى وآله الطيبين الكرام، عليهم أفضل الصلوات وأتمّ السلام.

أما بعد، فيعدُّ كتاب (الياقوت في علم الكلام) لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت (قبل ٣٥٠هـ)^١ *^٢ من أبرز المتون وأقدمها في التراث العقدي الشيعي؛ فهو على اختصاره قد حوى "أمهات المسائل الكلامية، ورؤوس ما يعتقده الإمامية"^٣، ما رغب علماءهم الخالفين بالعكوف عليه دارسين وشارحين وناظمين مطالبه شعراً، وكان أشهر من انبرى لشرحه الشيخ الحسن بن يوسف المعروف بالعلامة الحلي (٧٢٦هـ)^٤ *^٥ وذلك في كتاب سَمَّاه (أنوار الملكوت في شرح الياقوت)، وقد جاء في خطبته: "قد صنف شيخنا الأقدم، وإمامنا الأعظم، أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت قدس الله روحه الزكية ونفسه العلية، مختصراً سَمَّاه (الياقوت) قد احتوى من المسائل على أشرفها، وأعلىها، ومن المباحث على أجملها وأسناها، إلا أنه صغير الحجم، كثير العلم، مستصعب على الفهم، في غاية الإيجاز والاختصار، بحيث يعجز عن تفهمه أكثر النظار، فأحبينا أن نصنع هذا الكتاب"^٦.

بيد أن كثرة ما تضمَّنه من اعتراضات للشارح على المصنف، والحاجة العلمية إلى النظر في أدلتها والدلالات المستندة إليها وفحصها وتنقيحها وتوضيحها... استدعت أن يبادر ابن

١ الأصبهاني، عبد الله أفندي. رياض العلماء وحياض الفضلاء (قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ)، الجزء السادس ٣٨.

٢ ابن نوبخت، إبراهيم. الياقوت في علم الكلام (قم: مطبعة إسماعيليان، ١٤١٣هـ)، ١٩٩_٢١٦.

٣ ابن نوبخت، ١٣_٢١.

٤ ابن نوبخت، ٤.

٥ الطهراني، آغا بزرك. طبقات أعلام الشيعة، د.ط. (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٠٣هـ)، الجزء الخامس ٥٢_٥٤.

٦ اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، موسوعة طبقات الفقهاء (قم: مطبعة اعتماد، ١٤١٩هـ)، الجزء الثامن ٧٧_٨٢.

٧ الحلي، الحسن بن يوسف. أنوار الملكوت: في شرح الياقوت (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠١١م)، ١٠.

* هو من كبار علماء الكلام الشيعية، اشتهر في كتبهم بـ(ابن نوبخت) و(صاحب الياقوت)، وقد قيل إنه أول من صنف كتاباً في الفلسفة الإسلامية والعقائد، وله كتاب آخر مفقود اسمه (الابتهاج) تابع فيه الفلاسفة في إثبات اللذة والسرور والابتهاج للباري ﷻ وهو أمر نفاه جمهور متكلمي الإمامية. هذا ولم توفنا المصادر بترجمة تفصيلية لأبي إسحاق، ولم تُعرَّفنا بشيوخه أو تلامذته ولم، توقفنا على أخباره والمحطات البارزة في حياته.

* من أشهر علماء الشيعة وأكثرهم تأليفاً؛ إذ تجاوزت مؤلفاته المئة في مختلف العلوم والفنون الدينية. وُلد في الحلة سنة ٦٧٤هـ ونشأ ودرس فيها حتى تزعم المرجعية فيها وهو ابن ثمانية وعشرين عاماً، على الرغم من وجود قرابة أربعمئة مجتهد آنذاك، ثم انتقل إلى إيران سنة ٧٠٥هـ بطلب من سلطانها المغولي محمد خدا بنده (٧١٦هـ)، الذي أعجب بالعلامة فتشيع على يديه، وتشيع معه خلق كثير من أهل إيران، وبعد وفاة السلطان عاد العلامة إلى الحلة، ومكث فيها حتى وفاته.

أخت الحلي وتلميذه، السيد عميد الدين عبد المطلب (٧٥٤هـ)^{٩٨*} إلى تأليف كتاب (إشراق اللاهوت في نقد أنوار الملكوت في شرح الياقوت) بعدما أصرَّ ثلثة من بطانته ورفقته على أن يحكِّموا في شرح خاله ويستترشدوه إلى غوامضه، إذ قال في المقدمة: "إنَّ جماعة من أخوان الصفا وأرباب التقى والوفاء الذين فازوا من الفضائل العلمية بالقدح المعلى، وحازوا من الكلمات العملية المقام الأعلى لما طالعوا كتاب (أنوار الملكوت في شرح الياقوت في علم الكلام) للإمام العلامة... أبي منصور الحسن بن المطهر - أدام الله فضائله وأيامه وأسبغ نواله وإنعامه وجوده - قد اشتمل على جمل من المباحث الدقيقة، والنكت العميقة... سألوا مني أن أشرح ما اشتمل عليه من المباحث والنكات والمسائل والمشكلات، شرحاً مفصلاً لمجمله، محلاً لمشكله، مظهرًا لخباياه، موضحاً لخفاياه، فترددت في إجابتهم إلى ذلك لافتقاره إلى خلو السر وفراغ البال، وكون ذلك في هذا الزمان نادراً بل قريباً من المحال، لكنهم كرروا ذلك السؤال مرة بعد أخرى، وجاءت رسالهم إليَّ به تترى، بحيث لم يبق لي طريق إلى الترك والإهمال، ولا سبيل إلى التأخر والإمهال، فشرعت في ذلك مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه"^{١٠}.

قد يتبادر إلى ذهن قارئ هذا النص اقتصار الكتاب على الشرح والتوضيح غير أنَّ اليسير من إمعان النظر في عنوانه ومحتواه يكشف عن تعدي مؤلفه حدودهما إلى ما هو أخطر منهما من أمور رسمت بجملتها معالم النقد ومفهومه عند السيد عميد الدين، ولا أظنه في مقدمة كتابه إلا مخبتاً إلى ذكر خاله العلامة، وملتزماً بأدب الحديث على أستاذه، ولم يشأ أن يصرِّح بما يثلب شرحه على (الياقوت)، وسنسعى إلى إثبات هذه النكتة عبر التعرض إلى مفهوم

٨ الخوانساري، محمد باقر. روضات الجنات: في أحوال العلماء والسادات (بيروت: الدار الإسلامية، ١٩٩١م)، الجزء الرابع ٢٥٥_٢٦٠.

٩ اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، موسوعة طبقات الفقهاء، الجزء الثامن ١١٨_١٢٠.

١٠ الحسيني، عميد الدين عبد المطلب. إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت تحقيق ضيائي، علي أكبر (طهران: ميراث مكتوب، ١٣٨١هـ)، ٢_١ مقدمة المؤلف.

* هو أبو عبد الله عبد المطلب الملقب ب(عميد الدين) بن أبي الفوارس محمد الحسيني الأعرجي، وُلد بمدينة الحلة في عام ٦٨١هـ، ونشأ فيها وتلمذ على علمائها وفقهائها آنذاك، وكان أبرزهم أبوه العالم الزاهد، وخاله العلامة الحلي مرجع الشيعة في زمانه، وتلمذ على سيدنا جماعة من العلماء والمراجع الفضلاء، أمثال: السيد تاج الدين بن مُعَبِّة الحسيني الديباجي (٧٧٦هـ)، والشهيد الأول الشيخ محمد بن مكِّي العاملي (٧٨٦هـ) الذي قال فيه "المولى السيد الإمام المرتضى علم الهدى، شيخ أهل البيت عليه السلام في زمانه، عميد الحق والدين، أبو عبد الله عبد المطلب بن الأعرج الحسيني، طاب ثراه، وجعل الله الجنة مثواه". كان يفتي الشيعة بعد رحيل خاله العلامة، وقد خلف مجموعة من المصنفات القيمة في الفقه والأصول والكلام، منها: (شرح تهذيب الوصول إلى علم الأصول)، و(كتر الفوائد في حل مشكلات القواعد)، و(تبصرة الطالبين في شرح نهج المسترشدين)، و(إشراق اللاهوت في نقد شرح الياقوت).

النقد في كتاب (إشراق اللاهوت)، واستعراض المظاهر التقويمية التي رسمت بجملتها معالم ذلك المفهوم، حتى ننتهي إلى أهمها أثراً وأجلها خطراً، أعني (الاعتراض والتقويم) فنعالجه على مستويين: على مستوى التنظير الدلالي، وعلى مستوى التطبيق الدلالي، ثم خلصنا من البحث إلى نتائج سَطَّرت في الخاتمة.

مفهوم النقد الدلالي:

النقد لغة: من قولهم: نَقَدَ الدينار أو الدرهم ينقده نقداً، إذا مَيَّز زائفه من صحيحه، ويقال لصاحب هذا العمل: الناقد^{١١}.

وثمة صعوبة منهجية في حدِّ النقد اصطلاحاً منشؤها سيورته في كثير من العلوم والفنون، فهو - كما وُصف - مجال هجين في منظومة المعرفة الإنسانية^{١٢}، زد على ذلك تطور مسأله وآلياته تطوراً سريعاً^{١٤} لا يكاد يلحق بحدها تعريف جامع لها مانع لغيرها.

وهذا ما اضطر عدداً من النقاد إلى أن يسايروا المعنى اللغوي في عملية استنباط مفهوم النقد بوصفه مصطلحاً عاماً، إذ عرّفه بعضهم بأنه "دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها وموازنتها بغيرها المشابهة لها أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان درجتها وقيمتها، يجري هذا في الحسيّات والمعنويات، وفي العلوم والفنون وفي كل شيء متصل بالحياة"^{١٥}.

إنَّ هذا التعريف منسجم إلى حد كبير مع رؤية السيد عميد الدين تجاه مفهوم النقد وحيثياته التي تبناها في كتابه (إشراق اللاهوت) الذي على الرغم من خلو صفحاته من التصريح بتعريف محدد للنقد، لنا أن نستبين مقصود المؤلف بالنقد عبر استعراض مظاهره الدلالية التي اعتمدها السيد في معالجة نصوص (أنوار الملكوت) وما يتعلق بها،

١١ ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة (القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٦٨م)، الجزء السادس ١٩٣.

١٢ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، الجزء الثاني ٢٩٧-٢٩٨.

١٣ مرتاض، عبد الملك. في نظرية النقد (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م)، ٧٥.

١٤ العشراوي، محمد زكي. الرؤية المعاصرة في الأدب والنقد (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م)، ١٦٣.

١٥ الشايب، احمد. أصول النقد الأدبي، د.ط. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤م، ١١٥.

وأبرز هذه المظاهر:

(١) ضبط النصوص ومقابلة النسخ:

مهمة وجد فيها السيد الأساس المنهجي الذي ينبغي توافره بوصفه مقدمة للممارسة النقدية؛ فإن المنهج العلمي يقتضي التحقق من المتن وإثبات نصه الصحيح قبل نقده وإصدار الأحكام، ولم يواجه الناقد هذا التحدي في متن (أنوار الملكوت) لقرب عهده ومعاصرة مؤلفه، بل إنه سعى إلى ضبط نصوص الكتب القديمة وفي مقدمتها كتاب (الياقوت)، إذ أشار إلى نسخه وما ينتج عن اختلافها من الدلائل، كما صنع مع قول المصنف: " لو لم يفعل القديم لظفا واجبا لم يحسن منه عقاب المكلف، ولأنه بمنعه يفسد، فكان الفساد منسوبا إليه تعالى لا إلى العبد" ^{١٧١٦}، إذ أورده أولاً هكذا على النسخة التي اعتمدها الحلبي وقد ناقشه مستفيضا في ضوء شرحه، ثم نوّه بأن " في بعض (الياقوت): "لأنه بمنعه يفسد" من غير واو، فعلى هذا يكون ذلك دليلا على لزوم عدم حسن عقاب المكلف على المفسدة التي هي ترك الواجب لعدم فعل القديم تعالى اللطف الواجب" ^{١٨}، فاختلاف النسختين أدى إلى نشوء دالتين متغايرتين لجملة (لأنه بمنعه يفسد).

(٢) نسبة الأقوال إلى أصحابها:

حرص السيد عميد الدين كثيرا على تخريج ما نقله الحلبي من النصوص والآراء غير المنسوبة، سواء أكانت لشخصيات علمية أم طوائف عقديّة، مثال ذلك قوله " وأعلم أن القول بأن الإنسان عبارة عن الهيكل المحسوس المشاهد منقول عن المعتزلة وبعض الأشاعرة. والقول بالمجرد قول جمهور الحكماء والشيخ المفيد من أصحابنا والغزالي من الأشاعرة. والقول بالجزء الذي لا يتجزأ منقول عن النظام" ^{١٩} تعقيبا على ما أورده الشارح من دون أن ينسبه ^{٢٠}.

إن هذا الحرص كاشف عن سعة اطلاع الناقد وثقافته الملمة بالآراء وذويها، فضلا عن أمانة علمية رفيعة كان يتحلّى بها.

١٦ ابن نوبخت، الياقوت في علم الكلام، ٥٥.

١٧ الحسيني، إشراف اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ٣٩٣-٣٩٤.

١٨ الحسيني، ٣٩٤.

١٩ الحسيني، ٢٠.

٢٠ الحلبي، أنوار الملكوت: في شرح الياقوت، ١٥.

٣)مراجعة الشروح والكتب ذات العلاقة:

استشهد الناقد بأقوال شراح (الياقوت) والمتكلمين ووازنها بالدلالات والاستدلالات التي حفل بها كتاب (أنوار الملكوت)، من ذلك ما جاء في مناقشته تعليق الحلي على قول النوبختي نافيا حلول المعاني في الذات المقدسة، إذ قال: " وقال بعض شارحي هذا الكتاب في تفسير قول المصنف: "إن حلَّ فيه لم يُعقل". أنه تعالى لا يصح عليه الحلول والمجاورة؛ لأن ذلك إنما يصح على الأجسام والأعراض، والله تعالى ليس بجسم ولا بعرض"^{٢١}، فلم يكتف بما سطره العلامة في شرح هذا النص فعضده بشرح له مواز من أجل استظهار الدلالات الممكنة التي يحتملها النص، وتقويم فهمه من لدن الشارح.

وقد تستدعي عملية التقويم هذه مراجعة ما جاء في المصادر العقدية المتداولة آنذاك، ولا سيما مصنفات الحلي الأخرى، وحسبنا مثالا هنا قول الناقد: " وقع الاختلاف وتعددت الآراء في حقيقة الإنسان ما لا مزيد عليه، وقد أشار الشارح - دام ظله - إلى بعضها في مصنفاته غير هذا الشرح..."^{٢٢}، يعني كتابه (مناهج اليقين في اصول الدين) الذي تضمن تفصيل الآراء في هذه المسألة^{٢٣}.

٤)التقرير والمناقشة:

ترددت عبارة "وتقريره أن يقال" ونحوها كثيرا في(إشراق اللاهوت) ويراد بها تفصيل المطلب وعرضه بصورة أجلى ومناقشته؛ حتى يتسنى الحكم عليه، مثال ذلك تقرير ما أورده الحلي دليلا على تماثل الأجسام، وهو "أنها متساوية في قبول الأعراض"^{٢٤}، إذ قال السيد عليه: "تقريره أن يقال: لو لم تكن الأجسام متماثلة لكانت غير مشتركة في قبول الأعراض؛ لامتناع تعليل الحكم الواحد بالعلل المختلفة، والتالي باطل بالمشاهدة فكذا المقدم. وفيه نظر، فإننا لا نسلم بامتناع تعليل الحكم الواحد بالنوع بالعلل المختلفة..."^{٢٥}، وجلي أن هذا التقرير والمناقشة ممارسة نقدية دلالية معمقة تستهدف الوصول إلى الفهم السليم وتقريب المعنى ومن ثم محاكمته.

٢١ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ٢٣٦.

٢٢ الحلي، الحسن بن يوسف. مناهج اليقين: في أصول الدين (إيران: مطبعة باران، ١٤١٦هـ)، ١٣٩_١٣٨.

٢٣ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ١٩.

٢٤ الحلي، أنوار الملكوت: في شرح الياقوت ٣١.

٢٥ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ٦٠.

٥) التأييد والإشادة:

صادق الناقد في مواضع عدة على الدلالات التي جاءت في الشرح، ودلل على مصادقاته بطرائق مختلفة، كأن يورد كلام الشارح موضحا إياه من دون أن يشكل عليه، كما صنع مع تعريف النظر الذي اختاره العلامة، وهو " أن النظر ترتيب أمور ذهنية ليتأدى بها إلى أمر آخر "٢٦، فقال السيد عميد الدين في أثره: " لما استضعف التعريفات السابقة ذكر ما هو الحق عنده وهذا التعريف منقول عن الأوائل، وهو شامل "٢٧ أي جامع لجميع أنواع النظر أصنافه.

ثم إن تبرع الشارح ببيان ماهية النظر بذاته صنيع استحسنته الناقد وأنكر على المنصف إغفاله، فقال: " هذه المسألة لم يتعرض لها صاحب الكتاب، بل افتتح كتابه بالاستدلال على وجوب النظر، وكان الواجب أن يبدأ بذكر ماهية النظر ثم يعقبه بالاستدلال على وجوبه؛ لوجوب تقديم التصور على التصديق، فلهذا شرع الشارح - دام ظله - بذكر هذه المسألة "٢٨، وأنت تلحظ الحرص على الاعتراض بالجملة الدعائية (دام ظله) بعد لفظ (الشارح) أينما ورد؛ إنصافاً وأدباً من لدن الناقد يُبَيِّنُ بموضوعيته وينفيان التحامل عنه، حتى أن من تأدبه كان يكتفي عن خاله بـ(الشارح) ولم يصرح باسمه إلا في مقدمة الكتاب وفيها أورده محاطاً بهالة من الثناء والتبجيل، إذ قال: " الإمام العلامة، خلاصة علماء الدهر، قدوة أهل العصر، أفضل المتأخرين، مكمل علوم المتقدمين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، جمال الملة والحق والدين، أبي منصور الحسن بن المطهر - أدام الله فضائله وأيامه وأسبغ نواله وإنعامه وجوده - "٢٩.

٦) الإضافة والحذف:

بغية تصويب الدلالة واستقامة المعنى أضاف السيد في مواضع إلى كلام الحلي ما يتممه، وفي مواضع أخرى ارتأى حذف ما وجد فيه زيادة مخللة، فمن الأول ما أضافه إلى ردِّ اعتراض المعترض على دلالة حديث الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام بأنه نص على إمامته حين مبايعته بالخلافة، إذ قال المصنف: " لا يصح حمله على وقت البيعة؛ لأن النبي ﷺ موليٌّ

٢٦ الحلي، أنوار الملكوت: في شرح الباقوت ١٢.

٢٧ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الباقوت، ٧.

٢٨ الحسيني، ٣.

٢٩ الحسيني، ٢.

المتقدمين، ولأن أحدًا لا يثبت الإمامة له؛ إذ هي بالنص^{٣٠}، فعُلّق عليه الشارح قائلاً: " الحمل على وقت البيعة باطل، ولأن النبي ﷺ هو المولّي للمتقدمين؛ لإجماع أهل الحل والعقد كما يقوله الخصم^{٣١}، فأعاد الناقد صياغة التعليق مضيفاً إليه ما يقومه، فقال: " لأن النبي ﷺ هو المولّي للمتقدمين، يعني أبا بكر وعمر وعثمان على هذا التقدير، لإجماع أهل الحل والعقد كما يقوله الخصم... وقد أضفنا إلى كلام الشارح - دام ظله - ما به تتم دلالة على هذا المعنى؛ لأنه بدونه لا يُفهم منه كلام المصنف^{٣٢} وقد تكون النقيصة للاختصار اعتماداً على فطنة القارئ أو أنها نتيجة غفلة النساخ وسهوهم.

ومثال الحذف في قول الحلي بعد التدليل على أن وجوده تعالى ماهيته نفسها: " وهذا كاف إلا أن المصنف قسم القسم الثاني إلى قسمين زيادة في الإيضاح، وهو أن يقال: إذا كان الوجود ممكناً...^{٣٣}، إذ نقله السيد عميد الدين على النحو الآتي: " إلا أن المصنف قسم كون الوجود ممكناً...^{٣٤}، وقال: " واعلم أننا حذفنا لفظة (القسم الثاني) من قول الشارح - دام ظله -: " إلا أن المصنف قسم القسم الثاني إلى قسمين" وذكرنا بدله (كون الوجود ممكناً)؛ وذلك لأن القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرهما هو كون الوجود مستغنياً، وهذا القسم لم يقسمه هو ولا المصنف^{٣٥}، فكان الصواب في حذفه.

٧) الاعتراض والتقويم:

يعد الاعتراض المكون الرئيس في منظومة الممارسة النقدية؛ فإن النقد " بمعناه الواسع هو ذلك الجدل، والجدل لا يكون إلا حيث التعارض بين الأنساق^{٣٦} وهذا يفسر لنا كثرة الاعتراضات الواردة في كتاب (إشراق اللاهوت)، فما دام قد وسمه مؤلفه بالنقد فلا بد من اشتماله على الاعتراض؛ حتى يطابق المعنون عنوانه.

ودلل السيد عميد الدين على اعتراضاته بعدة طرق وتعبير، أبرزها قوله: " فيه نظر

٣٠ ابن نوبخت، الياقوت في علم الكلام، ٨٤.

٣١ الحلي، أنوار الملوكوت: في شرح الياقوت، ٢٥٩-٢٦٠.

٣٢ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ٥١٢-٥١٣.

٣٣ الحلي، أنوار الملوكوت: في شرح الياقوت، ٧٣.

٣٤ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ١٧٩.

٣٥ الحسيني، ١٨٠.

٣٦ مصطفى ناصف، النقد العربي: نحو نظرية ثانية، د. ط (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ٩.

٣٧"، أو "قال الشارح... وأقول... ٣٨"، أو "الأولى أن يقال... ٣٩"، أو "ينبغي أن... ٤٠"، أو "والحق أن... ٤١"، أو "واعلم أن... ٤٢"، ومن هذه العبارات وغيرها تبين أن الناقد لم يكن لمن ردّ قوله واعترض عليه جارحاً أو قادحاً أو مسفهاً لشخصه، بل إنه لم يخرج عن دائرة النقد العلمي للآراء بالحجة والدليل.

ثم إن اعتراضاته لم تكن تنفك عن التقويم والتعديل أو اقتراح البدائل^{٤٣} التي من شأنها تصحيح ما عارضه وانتقده، وفي بعض المواضع سعى إلى الاعتذار عن صاحب الرأي السقيم، وذلك فيما لو أمكن حمل رأيه على وجه صحيح بالتأويل ونحوه^{٤٤}، أو أحتمل كون السقامة فيه مبنية على تصحيح أو تحريف نسخي^{٤٥}، كل هذا كان انصافاً من الناقد لحق ذي الرأي المنقود ورعاية لغيبته وفقدان المدافع عنه.

ولكي نلمّ بشيء من تفاصيل تلك الاعتراضات الدلالية وتقويماتها نزجي الكلام فيها على مستويين، وكما يأتي:

أولاً: على مستوى التنظير الدلالي:

ونعالج فيه المسائل الخاصة بقواعد الدلالة وقوانينها وآليات استنباطها مع غض النظر عن إجراءات وتطبيقاتها على النصوص وتوظيفها في الشروح، فقد زخر (إشراق اللاهوت) بالمناقشات الدلالية النظرية والمباحث التأسيسية لهذا العلم - أعني علم الدلالة -، كذلك أشكل مؤلفه على عدد من الآراء الدلالية لجهاذة العلماء، كما في مناقشته مسألة (استلزام العلم بالدلالة للعلم بالمدلول) التي سعى الحلّي إلى نفيها؛ لأن الدلالة هي نسبة بين الدليل (المدال) والمدلول، والعلم بها تالٍ للعلم بهما ومتوقف عليه، وعليه لا يصح كون العلم

٣٧ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ٤٥.

٣٨ الحسيني، ١٢، ١٦.

٣٩ الحسين، ٤١، ٥٠.

٤٠ الحسيني، ١١٤-٤٥٢.

٤١ الحسيني، ٢٣-٣٨٢.

٤٢ الحسيني، ٢٠، ٣٦٢.

٤٣ الحسيني، ٦١، ٢٢٤.

٤٤ الحسيني، ٥٠-٥١، ٤٣٢.

٤٥ الحسيني، ٦٤.

بالدلالة مستلزما للعلم بالمدلول وهو ملزوم له؛ فإن ذلك يؤدي إلى الدور وهو باطل بل محال، كما موضح في الشكل رقم (١) :



الشكل رقم (١) : استلزام الدلالة للمدلول

ثم إن استلزام الدلالة المدلول يوهم صيرورتها دليلاً؛ فهو المعني به ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول، وهذا محال أيضاً؛ لأن الدلالة هي النسبة بين الدليل والمدلول ومغايرة لكليهما^{٤٦}. هذا ما قرّره العلامة الحلي غير أن السيد عميد الدين اعترض عليه مثبتا الاستلزام على نحو الاعتقاد بالمدلول، ونافيا لزوم الدور من ذلك، إذ قال: "إنّ العلم بالدلالة المتوقف على العلم بالدليل والمدلول معاً هو العلم التصوري لا التصديقي، والعلم بالمدلول المدعى استفادته من العلم بالدلالة هو العلم التصديقي"^{٤٧}، فقد دأب المنطقيون والفلاسفة على تقسيم العلم إلى: تصوري وهو العلم المجرد عن الحكم والإذعان بنسبة خبرية تامة، كما في تصور المفردات والمركبات الإنشائية أو الخبرية الناقصة أو الخبرية المشكوك فيها. وتصديقي وهو العلم المستتبع حكماً وإذعاناً بنسبة خبرية تامة إيجاباً أو سلباً^{٤٨}. ولما كان فارق بين العلم بالدلالة والعلم بالمدلول المتلازمين لم يقع الدور بينهما.

ثم نبّه على مغالطة فيما ذكره الحلي من صيرورة الدلالة دليلاً بقوله: "لا نسلم استحالة كون الدلالة دليلاً؛ لجواز أن تكون باعتبار دلالة وباعتبار دليلاً، وإنما المحال كون الدلالة عين الدليل

٤٦ الحلي، أنوار الملوكوت: في شرح الياقوت ٢٤.

٤٧ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ٤٢.

٤٨ محمد زاهد الهروي، شرح الرسالة المعمولة: في التصور والتصديق وتعليقاته، د. ط. (قم: مطبعة اعتماد، ١٤٢٠)، ١١٥ ومابعداها.

الموصوف بها"^{٤٩}، وهذا ما يفسر لنا صنيع أهل النظرِ والمعرفةِ أن سمّوا الدليلَ دلالةً، قال الفخر الرازي (٦٠٦هـ): "الدليل: في وضع اللسان: المعنى الدال. وفي عرف النُّظَار: الدلالة"^{٥٠}.

وفي مناسبة أخرى يسابق السيد عميد الدين علماء الدلالة الغربيين والمحدثين فيسبقهم بحوالي سبعة قرون في تقرير ما يعرف حديثاً بالمثلث الدلالي وبيان أطرافه والعلاقة بينها حينما انتصر للمصنف في استدلاله على نفي العدم عن الله **وَعَجَلًا** بأنه لو صح عليه العدم لكان "وجوده مفتقراً إلى عدم موجب العدم"^{٥١} والافتقار لا يليق بقدسه سبحانه، ولم يرتض الشارح هذا دليلاً، فقال عليه "ليس بجيد، لأن عدم واجب الوجود [الله **وَعَجَلًا**] ممتنع لذاته لا بغيره، وتعليله الامتناع بعدم توقف وجوده على عدم سبب العدم تعليل ما ثبت للشيء لذاته بعلّة غير ذاته"^{٥٢}، يعني أن علة العدم خارجة عن الذات الإلهية، بل إن العدم محال عليها، ولا يكون المحال عليها (العدم) تعليلاً لشيء ثبت لها (امتناع العدم).

ولما أتت النوبة إلى السيد عميد الدين اعترض على اعتراض الحلّي بالقول: "فيه نظر؛ فإننا لا نسلم أنه [أي المصنف] علل امتناع عدمه [وَعَجَلًا] بعدم توقف وجوده على عدم سبب العدم، بل استدل على ذلك الامتناع بذلك العدم، ولا يلزم من الاستدلال بشيء على آخر تعليل ذلك الآخر"^{٥٣}، فهو يفرق بين الاستدلال والتعليل؛ لأنه يصح الاستدلال على شيء بأجنبي عنه، وإنما لا يصح تعليله به، وعليه لم يجانب النوبختي صواباً لما أورد ما أورده على سبيل الاستدلال.

وأكثر ما يهمننا في اعتراض الناقد جملة ساقها بعد ما تقدم، وهي قوله: "نعم الدليل علة للمدلول في الذهن لا في الخارج"^{٥٤}؛ فإنها على اختصارها قد انطوت على جُل ما فصله اللغويان الانجليزيان أوغدن (١٩٥٧م) وريتشاردز (١٩٧٩م) في كتابهما (معنى المعنى)، وكأنهما قد نظرا إلى جملته فراحا يقرران ثلاثة أطراف تتصافر فيما بينها على وفق علاقات

٤٩ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ٤٢.

٥٠ الرازي، فخر الدين محمد. الكاشف: عن أصول الدلائل وفصول العلل. تحقيق السقا، أحمد (بيروت: دار الجليل، ١٩٩٢م)، ١٩.

٥١ ابن نوبخت، الياقوت في علم الكلام ٣٧.

٥٢ الحلّي، أنوار الملكوت: في شرح الياقوت ٧٤.

٥٣ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت ١٨٤.

٥٤ الحسيني، ١٨٤.

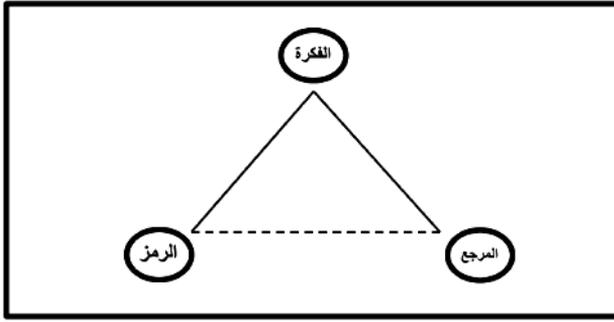
دلالية محددة لتتم عملية الاستدلال ويتنظم التواصل البشري، وهي:

١. الرمز symbol: وهو الدالُّ سواء أكان لفظاً أو خطأً، أو إشارةً، أو غيرها.

٢. الفكرة thought، ويقصدان بها صورة المدلول في الذهن.

٣. المرجع referent، وهو حقيقة المدلول في الواقع الخارجي.

وقد مثَّلا العلاقة بين هذه الأطراف في مثلثهم الشهير كما في الشكل رقم (٢):



الشكل رقم (٢): المثلث الدلالي

والخط المقطَّع في قاعدة المثلث يشير إلى العلاقة غير الحقيقية بين طرفيه والتي تكمن في الاستعمال الاستثنائي للرمز حين يقوم بتمثيل المرجع لا الفكرة، بيد أنه استعمال تبسيطي تفرضه بعض ظروف التواصل، بينما الخط متصل في الضلعين الآخرين فالعلاقة بين أطرافهما علاقة سببية حقيقية؛ إذ يستدعي فيها كل طرف صاحبه ويتسبب في حضوره °، أي إن الرمز علة لحصول الفكرة في الذهن والتي تشير إلى مرجعها في الخارج.

وهذا ما قرره السيد عميد الدين من قبل بعينه، إذ صرَّح في جملته المذكورة آنفاً بثلاثية الأطراف

الدلالية بمسميات أراها أكثر وضوحاً واشتهاراً من مسميات الانجليزيين، هي:

١. الدالُّ

٢. المدلول في الذهن.

٣. المدلول في الخارج.

كما أنه أشار إلى العلاقة بين الدال (الرمز) والمدلول في الذهن (الفكرة)، وقد أحسن أن قال بالعلية ولم يقل بالسببية التي قال بها المحدثون، فلعله كان مدركا الفارق الدقيق بين السبب والعلة بأن السبب لا بد من تقدمه على المسبب، أي لا يسبقه مسببه في الوقوع، نحو الزواج الذي هو سبب إنجاب الأولاد، أما العلة فأعم؛ إذ لا يتحتم تقدمها على معلولها، فقد تتأخر عنه فلا تسمى سببا حينها، كما في الربح الذي هو علة التجارة، مع أن حصوله بعدها^{٥٦}، وكذا هو حال الدال مع المدلول فإنه قد يوجد المدلول في الذهن ولما يوجد له دال، فالمعاني المبتكرة موجودة تجول في ذهن مبتكرها إلى أن يضع لها ألفاظا للتعبير عنها، وهذا ما يفسر لنا شكوى بعض الشعراء والأدباء من أن التعابير اللغوية لا تفي بترجمة ما يختلجهم من معانٍ شاعرية وأفكار إبداعية، حتى قيل إنه "يوجد من الكلمات أقل مما يوجد من أفكار"^{٥٧ ٥٨}.

ثانيا: على مستوى التطبيق الدلالي:

اعتراض الناقد على بعض الدلالات التي أجراها الشارح لبعض النصوص، وعلى بعض الأدلة التي استدلت بها على الدلالات، وكلا النحويين يمكن إدراجه تحت عنوان (التطبيق الدلالي) وإن كنا سنميز بينهما في العرض والتحليل، على النحو الآتي:

أ) الاعتراض على فهم الدلالة:

ومثاله ما وقع في فهم كلام المصنف مجيبا على حجة المخالفين في إنكارهم إمامة الإمام علي عليه السلام أنهم لا يعلمون بها فهي غير متواترة نقلا، فقال: "عدم علمهم بذلك لا يقدر في التواتر؛ لعدم مخالطتهم لنا ولدخول الشبهة والتقليد، ولا يلزم مثل ذلك في إنكار البلدان لعدم الداعي، وبالذواعي فارق نقل تأميره وإمامته نقل تأمير غيره وسائر الحوادث. وتوضيحه: إن كفيات العبادات مما وقع فيها النزاع وفقد النقل القاطع، فلو كان ما ذكره دون ما ذكرناه لم يقع النزاع كما لم يقع في الأصل مع تساويها وإلا لم يقع الامتثال..."^{٥٩}، إذ ذهب الحلي إلى أن

٥٦ العسكري، أبو هلال. الفروق اللغوية. تحقيق سليم محمد إبراهيم (القاهرة: دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م)، ٧٣.

٥٧ فندريس، جورج. اللغة (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٠م)، ٣٠١.

٥٨ محمد يونس، محمد. المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م)، ٦٨.

٥٩ ابن نوبخت، الياقوت في علم الكلام، ٨١.

مراده بقوله: " لو كان ما ذكره... " هو " لو كان ما يذكره الخصم متواترا دون ما ذكرناه لم يقع النزاع كما لم يقع في الأصل مع تساوي العبادة وكيفيةها وكونها منصوبين، وإلا لم يصح الامتثال^{٦٠} ولما بلغ الناقد هذا الموضوع أخذ ببيان نص الشارح، ثم أردفه بالقول: " هذا المفهوم من كلام الشارح دام^{٦١} على تقدير أن يكون "كان" في قوله: "فلو كان ما يذكره الخصم متواترا" ناقصة و"متواترا" الخبر. والظاهر أن المصنف رحمه الله أشار بقوله: "وبالدواعي فارق نقل تأميره وإمامته نقل تأمير غيره وسائر الحوادث" إلى جواب حجة أخرى للمخالف على عدم النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة أصلا، لا على عدم تواتر نقله الأولى^{٦٢}، ثم مضى شارحا ومقررا فهمه المبين لفهم الحلي حتى قال: "ويمكن أن يكون "كان" ههنا تامة، يعني: وقع، أو تحقق، أو وجد. وبصير معناه: فلو وقع أو وجد أو تحقق ما ذكره - وهو ما وقع الاتفاق عليه - دون ما ذكرناه - وهو ما وقع الاختلاف فيه - وجب أن يقع الاتفاق على كفيات العبادات وألا يوجد فيها اختلاف لوجود النص عليها... وهذا الاحتمال في كلام المصنف أرجح منه في كلام الشارح؛ لأن المصنف لم يذكر الخبر، فجعلها ناقصة توجب إضماره وذلك خلاف الأصل^{٦٣} فإن الأصل عند النحويين عدم الإضمار ما دام للإظهار وجه^{٦٤}، ثم انبرى لدفع توهم " أن يكون الظرف وهو قوله [قول المصنف]: "دون ما ذكرناه" هو الخبر هنا لفساد المعنى^{٦٥} إذ لا يتم به معنى تام.

فالناقد هنا يقترح فهما آخر مغايرا لما فهمه الشارح من نص المصنف المتقدم، ويتمخض في كون النص ينطوي على مناقشة إشكاليين للمخالفين على إمامة الإمام علي (عليه السلام)، أحدهما: فقدان تواتر خبر الإمامة عندهم. والآخر: عدم وجود نص عليها أصلا. ويرتكز هذا الفهم إلى أساس لغوي قرره النحويون يرجح عدم الإضمار على القول به.

(ب) الاعتراض على الاستدلال:

في مقام تحديد الدلالة الشرعية للفظ (الإيمان) اختار الحلي دلالة على " التصديق بالله

٦٠ الحلي، أنوار الملوكوت: في شرح الياقوت، ٢٥٣.

٦١ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ٤٩٧-٤٩٨.

٦٢ الحسيني، ٤٩٨-٤٩٩.

٦٣ عزوز، بسملة. "ضوابط التقدير: في النحو العربي" (جامعة محمد بن خضير، ٢٠١٦م)، ١٣.

٦٤ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ٤٩٩.

تعالى وبرسوله ﷺ وما علم مجيؤه به، وليس فعل الطاعات جزءاً من الإيمان^{٦٥} واستدل على عدم جزئية فعل الطاعات بأنه يلزم من القول بالجزئية " أن يكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ (البقرة ٢٧٧)، تكريراً لا فائدة فيه وهو باطل^{٦٦} فلو كان فعلها جزءاً من الإيمان لأغنى ذكر المؤمنين عن العطف عليهم بمن عمل الصالحات؛ فإن الكل إذا تحقق تحققت أجزاؤه في ضمنه، فلا وجه لإفراد بعضها.

بيد أن الناقد قد اعترض على هذا الاستدلال قائلاً: " وفيه نظر؛ فإن فعل الطاعات الذي يُدعى أنه جزء من الإيمان إنما هو فعل الواجبات واجتناب المحرمات خاصة... ولا يلزم من ذلك عمله للصالحات، لأن لفظ (الصالحات) جمع معرف بالألف واللام وهو عام شامل لكل صالحة سواء كانت واجبة أو مندوبة، وسواء كانت ترك محرمة أو ترك مكروه، وحيث لا يبقى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ تكريراً محضاً لدلالة المعطوف على ما لم يدل عليه المعطوف عليه^{٦٧}، فهو في اعتراضه ينبه على الفارق المعنوي بين (الطاعات) و(الصالحات)، وليس كما عدّهما الشارح متساويين مترادفين، بل إن (الصالحات) أعم؛ لأنها تشمل المندوبات فضلاً عن الواجبات التي تدل عليها (الطاعات)، ولا لقال أن يقول: إن المراد ب(الصالحات) في الآية الكريمة خصوص الواجبات؛ فإنه مردود بأن "الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة التفسير^{٦٨} وعليه تكون (الصالحات) في الآية شاملة للواجبات والمندوبات كليهما، ولا ضير في عطف عاملها على (الذين آمنوا) من قبيل عطف العام على الخاص.

٦٥ الحلبي، أنوار الملكوت: في شرح الياقوت، ٢٠٧.

٦٦ الحلبي، ٢٠٧.

٦٧ الحسيني، إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت، ٤٢٩.

٦٨ التفتازاني، سعد الدين مسعود. مختصر المعاني (مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ)، ٣٦.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب المساجلات النقدية العقديّة التي سجّلها التلميذ السيد عميد الدين على شرح كتاب (الياقوت) لأستاذه وخاله العلامة الحلي، بعدها يمكننا أن نستنتج أموراً أهمها:

*التزم الناقد بأداب النقد الموضوعي وأخلاقيات الطرح العلمي؛ فلم يكن متهجماً أو متحاملاً على الشارح أو مسفهاً لآرائه، بل كان مناقشاً إياها نقاشاً معرفياً صرفاً هدفه استجلاء غوامضها وتقويم أودها.

*كانت قضايا الدلالة من أبرز القضايا التي دار عليها النقد؛ بسبب طبيعة علم الكلام القائمة على الدلائل والاستدلالات، فضلاً عن احتياج كثير من مسائله إلى قراءة النص الديني والوقوف على الخلاف في تحليل مقاصده.

*مفهوم النقد الدلالي عند السيد عميد الدين مفهوم واسع يتشظى إلى سبع مفردات تقويمية ذات صبغة دلالية، هي:

١. ضبط النصوص ومقابلة النسخ.

٢. نسبة الأقوال إلى أصحابها.

٣. مراجعة الشروح والكتب ذات العلاقة.

٤. التقرير والمناقشة.

٥. التأييد والإشادة.

٦. الإضافة والحذف.

٧. الاعتراض والتقويم.

*تمظهرت اعتراضات الناقد في مستويين:

١. مستوى التنظير الدلالي: وفيه وجدنا أن السيد عميد الدين سابق للدلالين الغربيين

والمحدثين في بعض المباني الدلالية، كمسألة المثلث الدلالي والعلاقة بين رؤوسه.

٢. مستوى التطبيق الدلالي: ينطوي على مظهرين من الاعتراض، أحدهما: الاعتراض على

فهم الدلالة واستنباطها. والآخر: الاعتراض على الاستدلال على الدلالة المستنبطة.
والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

المصادر.

القرآن الكريم

ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٦٨م.

ابن نوبخت، إبراهيم. الياقوت في علم الكلام. قم: مطبعة إسماعيليان، ١٤١٣هـ.

الأصبهاني، عبد الله أفندي. رياض العلماء وحياض الفضلاء. قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ.

التفتازاني، سعد الدين مسعود. مختصر المعاني. مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ.

الحسيني، عميد الدين عبد المطلب. إشراق اللاهوت: في نقد شرح الياقوت. تحقيق

ضيائي، علي أكبر. طهران: ميراث مكتوب، ١٣٨١هـ.

الحلي، الحسن بن يوسف. أنوار الملوكوت: في شرح الياقوت. بيروت: دار المحجة البيضاء،

٢٠١١م.

———. مناهج اليقين: في أصول الدين. إيران: مطبعة ياران، ١٤١٦هـ.

الخوانساري، محمد باقر. روضات الجنات: في أحوال العلماء والسادات. بيروت: الدار الإسلامية،

١٩٩١م.

الرازي، فخر الدين محمد. الكاشف: عن أصول الدلائل وفصول العلل. تحقيق السقاء، أحمد.

بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م.

الزنجشيري، جبار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

الشايب، أحمد. أصول النقد الأدبي. د.ط. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤م.

الطهراني، آغا بزرك. طبقات أعلام الشيعة. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٠٣هـ.

العسكري، أبو هلال. الفروق اللغوية. تحقيق سليم، محمد إبراهيم. القاهرة: دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م.

العشماوي، محمد زكي. الرؤية المعاصرة في الأدب والنقد. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.

اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق. موسوعة طبقات الفقهاء. قم: مطبعة اعتماد، ١٤١٩هـ.

المهروي، محمد زاهد. شرح الرسالة المعمولة: في التصور والتصديق وتعليقاته. د.ط. قم:

مطبعة اعتماد، ١٤٢٠م.

عزوز، بسمة. "ضوابط التقدير: في النحو العربي." جامعة محمد بن خيضر، ٢٠١٦م.

فندريس، جورج. اللغة. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

كي أوغدن، تشارلز و آيفر وريتشاردز. معنى المعنى: دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم

الرمزية. ترجمة أحمد، كيان. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، د.ت.

محمد يونس، محمد. المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية. بيروت: دار المدار

الإسلامي، ٢٠٠٧م.

مرتاض، عبد الملك. في نظرية النقد. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

ناصر، مصطفى. النقد العربي: نحو نظرية ثانية. د.ط. الكويت: المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.

References.**Holy Quran**

- Ibn Sayyidah, 'Alī ibn Ismā'īl. Al-Muḥkam wa-al-Muḥiṭ al-A'zam fī al-Lugha. Cairo: Ma'had al-Makḥūṭāt bi-Jāmi'at al-Duwal al-'Arabiyya, 1968.
- Ibn Nawbakht, Ibrāhīm. Al-Yāqūt fī 'ilm al-Kalām. Qom: Maṭba'at Ismā'īliyyān, 1413 AH.
- Al-Aṣbahānī, 'Abd Allāh Afindī. Riyāḍ al-'Ulamā' wa-Ḥiyāḍ al-Fuḍalā'. Qom: Maṭba'at al-Khiyām, 1401 AH.
- Al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn Mas'ūd. Mukhtaṣar al-Ma'ānī. Maṭba'at al-Sharika al-Ṣaḥāfiyya al-'Uthmāniyya, 1309 AH.
- Al-Ḥusaynī, 'Amīd al-Dīn 'Abd al-Maṭlab. Ishrāq al-Lāhūt: fī Naqd Sharḥ al-Yāqūt. Ed. Ḍiyā'ī, 'Alī Akbar. Tehran: Mīrāth Makṭūb, 1381 AH.
- Al-Ḥillī, al-Ḥasan ibn Yūsuf. Anwār al-Malakūt: fī Sharḥ al-Yāqūt. Beirut: Dār al-Muḥajja al-Bayḍā', 2011.
- Al-Ḥillī, al-Ḥasan ibn Yūsuf. Minhāj al-Yaqīn: fī Uṣūl al-Dīn. Iran: Maṭba'at Yārān, 1416 AH.
- Al-Khwānsārī, Muḥammad Bāqir. Rawḍāt al-Jinān: fī Aḥwāl al-'Ulamā' wa-al-Sādāt. Beirut: al-Dār al-Islāmiyya, 1991.
- Al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Muḥammad. Al-Kāshif: 'an Uṣūl al-Dalā'il wa-Fuṣūl al-'Ilal. Ed. Al-Saqqā, Aḥmad. Beirut: Dār al-Jīl, 1992.
- Al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd ibn 'Umar. Asās al-Balāgha. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1998.
- Al-Shāyib, Aḥmad. Uṣūl al-Naqd al-Adabī. n.d. ed. Cairo: Maktabat al-Nahḍa al-Miṣriyya, 1994.
- Al-Ṭīhrānī, Āghā Buzurg. Ṭabaqāt A'lām al-Shī'a. n.d. ed. Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth, 1403 AH.
- Al-'Askarī, Abū Hilāl. Al-Furūq al-Lughawiyya. Ed. Salīm, Muḥammad Ibrāhīm. Cairo: Dār al-'ilm wa-al-Thaqāfa, 1997.
- Al-'Ushshāqmawī, Muḥammad Zakī. Al-Ru'ya al-Mu'āṣira fī al-Adab wa-al-Naqd. Beirut: Dār al-Nahḍa al-'Arabiyya, 1986.
- Al-Lajna al-'Ilmiyya fī Mu'assasat al-Imām al-Ṣādiq. Mawsu'at Ṭabaqāt al-Fuqahā'. Qom: Maṭba'at I'timād, 1419 AH.
- Al-Harawī, Muḥammad Zāhid. Sharḥ al-Risāla al-Ma'mūla: fī al-Taṣawwur wa-al-Taṣdīq wa-Ta'līqātihi. n.d. ed. Qom: Maṭba'at I'timād, 1420.
- 'Azzūz, Basmā. "Ḍawābiṭ al-Taqdīr: fī al-Nahw al-'Arabī." Jāmi'at

- Muḥammad ibn Khayḍir, 2016.
- Fenderes, Jūrj. Al-Lugha. Cairo: Maktabat al-Anglū al-Miṣriyya, 1950.
- Ogden, Charles Kay and Ivor Armstrong Richards. Ma'ná al-Ma'ná: Dirāsa li-Athar al-Lugha fī al-Fikr wa-li-'ilm al-Ramziyya. Trans. Aḥmad, Kiyān. Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥida, n.d.
- Yūnis, Muḥammad. Al-Ma'ná wa-Ẓilāl al-Ma'ná: Anḡimat al-Dalāla fī al-'Arabiyya. Beirut: Dār al-Madār al-Islāmī, 2007.
- Murtāḍ, 'Abd al-Malik. Fī Naẓariyyat al-Naqd. Algeria: Dār Hūma lil-Ṭibā'a wa-al-Nashr, 2002.
- Nāṣif, Muṣṭafá. Al-Naqd al-'Arabī: Naḥwa Naẓariyya Thāniya. n.d. ed. Kuwait: Al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfa wa-al-Funūn wa-al-Ādāb, 2000.

